



وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولة الكويت



نشرة الصحافة



اليوم: الثلاثاء

التاريخ: ٢٠٢٥-١-٧

الحمدان: تعزيز منظومة التدريب القضائي بما يواكب المستجدات عربياً ودولياً



رئيس مجلس القضاء المستشار د. عادل بورسلي يكرم المستشار الثقافي الفرنسي بونوا كاتالا بحضور المستشار هاني الحمدان

أسامة أبو السعود

بحضور رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار د. عادل بورسلي وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء والمستشار الثقافي للسفارة الفرنسية لدى الكويت بونوا كاتالا، نظم معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ورشة إقليمية تحت عنوان «مستحدثات مكافحة جريمة غسيل الأموال في القانون الوطني والمقارن».

وافتح الورشة مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية وكيل محكمة الاستئناف المستشار هاني الحمدان بكلمة رحب فيها بالحضور من محاضرين ومشاركين في الورشة المهمة حول موضوع «مستحدثات مكافحة جريمة غسيل الأموال في القانون الوطني والمقارن».

وأعرب عن تقديره للحضور الذين لبوا دعوة معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، والتي تعكس السعي المشترك نحو تبادل الخبرات وتعزيز منظومة التدريب القضائي بما يواكب التحديثات والمستجدات على المستويين الوطني والدولي.

وأضاف المستشار الحمدان، أن هذه الندوة تعد كجزء من الجهود المستمرة لتعزيز التعاون في مجال التدريب والتأهيل القضائي، مؤكداً أن التدريب القضائي لم

يعد مقتصرًا على الجوانب النظرية فقط، بل أصبح يعتمد بشكل رئيسي على تعزيز الجانب التطبيقي الذي يهدف إلى تمكين القاضي والمتدرب من الوصول إلى المعلومة بشكل فعال، وتحفيزه بمتابعة التطورات والمستجدات القانونية، ثم تزويده بالمهارات العملية والخبرات المهنية اللازمة لمعالجة الإشكاليات القانونية بشكل فعال.

وشدد على أهمية الاطلاع على التجارب الدولية والممارسات المقارنة، لاسيما في مواجهة التحديات القانونية الحديثة، وهو ما تسعى هذه الورشة لتحقيقه من خلال تسليط الضوء على أربعة محاور رئيسية هي: المعالجة التشريعية

الموضوعية لجرائم غسيل الأموال في القانون الوطني والمقارن، وكذلك الإشكاليات العملية في جرائم غسيل الأموال بالقانون الكويتي: مفارقة النص والحكم، بالإضافة إلى الإجراءات الحمائية والمعالجة العقابية لجرائم غسيل الأموال في القانون الأوروبي، وأيضاً استعراض المبادئ القضائية المستحدثة في مجال الجريمة والعقاب.

وأعرب عن تطلعه إلى ما سستثمره هذه الورشة من أفكار وتوصيات تعزز من القدرات وتحقق الأهداف المنشودة، مؤكداً أن الحوارات والمناقشات خلال أعمال هذه الورشة ستؤتي ثمارها في إنجاح أعمالها

وتحقيق أهدافها. من جهته، عبر المستشار الثقافي للسفارة الفرنسية لدى الكويت بونوا كاتالا، عن شكره لمعهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية على تنظيم هذه الفعاليات خصوصاً في موضوع جديد ومستحدث، متمنياً التعاون مع معهد القضاء الذي امتد لسنوات عديدة، والذي أنتج العديد من الدورات المهمة خصوصاً في القضايا المستجدة.

وأوضح أن هذه الورشة تأتي في إطار الشراكة والتعاون المستمر ومذكرة التفاهموقعة بين معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية والمدرسة الوطنية للقضاء في فرنسا.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٥-١-٧	٢	١٧٢٧٩

«اتحاد العقاريين» ناقش مع وزير «العدل» تعديلاته على قانون 1979 /74 والسमित قدم إضافات

انفراجة مرتقبة للشركات المدرجة ... تسجيل عقاراتها ولو بين مساهميها غير كويتيين

| كتب علي قاسم |



تصوير أسعد عبد الله



إبراهيم العوضي
«الرأي»:

المشروع الجديد يسمح بنقل العقارات للشركات الكويتية المدرجة في أكثر من سوق إلى جانب بورصة الكويت

التسهيل للصناديق والمحافظ المتداولة عقارياً تسجيلًا ونقلًا

143 شركة مدرجة محظورة من تسجيل العقارات لوجود مساهمين غير كويتيين

تضمن الصناديق والمحافظ العقارية، إضافة إلى البند الذي يعالج تلك ابناء الكويتيات لعقارات امهاتهم. وبعد 40 عاماً من إقرار القانون رقم 74 لسنة 1979 الخاص بتطبيق تلك القوانين يضمن مادة تنص على إنشاء الكويتيات الذين يرون املاكاً عقارية عن امهاتهم، حيث إن القانون الحالي اعطى مهلة لهم للتصرف بالعقار خلال سنة من تملكهم له او يتم بيعه بالإيجاب بالمرأه العلني مبيحاً ان المشروع المقترح يعالج هذه النقطة تشريعياً، ويأخذ في عين الاعتبار حالتهم، لاسيما في حال توفيت الأم وهم في سن قاصرة، ما يعرض رغبة حكومية جادة لمعالجة اثاره في القانون الحالي وبما يخدم جميع فئات المجتمع من افراد وشركات وقال ان اتحاد العقاريين عقد اخيراً اجتماعاً مع وزير العدل ناصر السميح، حيث ناقشا التعديلات المقترحة لسلفه الوزير فالح الرقبة على مواد القانون 1979 /74 واهمها السماح للشركات العقارية المدرجة في بورصة الكويت بنقل العقارات وتسجيلها في إدارة التسجيل العقاري، حتى لو في سجلات ملاكها اجانب مبيحاً ان السميح اضاف بعض التعديلات لضمان مرونة هذا القانون، والتي شملت السماح للشركات المدرجة في أكثر من سوق إلى جانب بورصة الكويت بنقل العقارات حتى لو كان بين مساهميها اجانب إلى جانب

توقع رئيس اتحاد العقاريين، إبراهيم العوضي، انفراجة مرتقبة للشركات المدرجة تسمح بتسجيل أصولها العقارية ونقلها ولو بين مساهميها غير كويتيين. ولفت العوضي في تصريح خاص لـ«الرأي» إلى أن وزارة العدل تعكف على إعداد مشروع لتعديل بعض مواد القانون 1979 /74 والمعنى بوقف تسجيل العقارات باسم الشركات العقارية المدرجة في البورصة لحين إتمامها عدم تملك غير الكويتيين فيها، مشيراً إلى أن المفاوضات المفتوحة في هذا الخصوص، والتي كان آخرها اجتماع اتحاد العقاريين بوزارة العدل ناصر السميح، نشي بوجود حلحلة لهذا الملف تسمح لهذه الكيانات بالنقل والتسجيل، منوها إلى أن ممثلي «الاتحاد» وجدوا تعاوناً غير مسبوق من السميح وتفهماً لتحديات لشركات العقارية وتجاوباً مع الحلول المطروحة. وبين أن مشروع القانون محل الدراسة سيسمح لإدارة التسجيل والتوثيق العقاري في «العدل» بنقل أي عقار إلى أي شركة مساهمة عامة كانت أو مغلقة، سواء بين أغراضها التعامل في العقارات بيعاً وشراءً أم لا، حتى لو في سجل مساهميها شركات غير كويتيين، في ما ينص على السماح بنقل العقارات إلى أسماء الشركات الكويتية

أضرار حظر تسجيل العقارات بأسماء شركات يساهم فيها أجانب

أكد العوضي أن حظر تسجيل العقارات بأسماء شركات يساهم فيها أجانب أضراً واسعة على الشركات المساهمة وقطاع الأعمال، وعلى الاقتصاد الكويتي بشكل عام، وأن هذا الإجراء يعاكس خطط وتوجهات الدولة وخطة أسواق المال لزيادة ملكيات الأجانب في سوق الأسهم. وبين العوضي أن من الانكسارات السلبية المحققة في هذا الخصوص التأثير على إستراتيجية جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وإضفاء الجوهرة العامة لتحول بالكويت إلى مركز مالي وتجاري، مشيراً إلى أن من شأن هذا التطبيق حذر حقوق الشركات العقارية والتأثير على أوضاعها المالية، خصوصاً أن ملكية العقارات لا تثبت قانوناً إلا بالتسجيل.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٥-١-٧	٦	١٦٢٧٦

رئيس «الأعلى للقضاء» يبحث التعاون مع وفدين قضائيين من إندونيسيا والأردن

توطيد الأواصر
المشركة في الشأن
القضائي



المستشار عادل بورسلي

الكويت بالبلدين، فضلاً عن التباحث في سبل تطوير، وتوطيد أواصر التعاون المشترك في الأمور القضائية ووسائل تدعيمها وإثرائها.

حضر اللقاءان نائب رئيس محكمة التمييز المستشار صالح الرقدان، ورئيس محكمة الاستئناف المستشار محمد الرفاعي، ورئيس المحكمة الكلية المستشار عبداللطيف الفخيان.

وذكرت وزارة العدل، في بيان أمس، أن المباحثات كانت على هامش ورشة العمل الإقليمية التي نظمتها معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية لمناقشة (مستحدثات مكافحة جريمة غسل الأموال في القانون الوطني والمقارن) وتستمر ليومين.

وأضافت الوزارة أنه تم خلال اللقاءين عرض العلاقات الأخوية الوثيقة التي تربط

كونا - بحث رئيس المجلس الأعلى للقضاء، ورئيس محكمة التمييز المستشار الدكتور عادل بورسلي مع نائب رئيس المحكمة العليا لإندونيسيا البروفسور سونار تو، وقاضي محكمة التمييز الأردني نهار الغزوي، وقاضي محكمة الجنايات الكبرى علي الجالودي - كل على حدة - الأمور القضائية والقانونية التي تهم السلطة القضائية ذات الاهتمام المشترك.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٥-١-٧	٢	١٦٢٧٦

استمرار حجز مهند السايير

| كتب أحمد لازم |

قررت النيابة العامة استمرار حجز النائب السابق مهند السايير، إلى اليوم، لاستمرار التحقيق معه في قضية أمن دولة عن تهمة الطعن بصلاحيات سمو الأمير، وإذاعة أخبار كاذبة، وإساءة استخدام الهاتف، وذلك بأن نشر فيديوهات، قبل عام، والثاني قبل أيام، إلا أن السايير أنكر التهم الموجهة إليه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٥-١-٧	١٦	١٦٢٧٦

«الاستئناف» امتنعت عن النطق بعقاب أنور الفكر

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الاستئناف بالامتناع عن النطق بعقاب النائب السابق أنور الفكر، وألغت حكم الحبس الصادر بحقه لمدة 3 سنوات عن تهمة الطعن في حقوق وسلطة سمو الأمير. وكان الفكر سبق أن مثل أمام محكمة الاستئناف بدعوى التدخل في صلاحيات سمو الأمير، إلا أنه أنكر الاتهامات المسندة إليه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٥-١-٧	١٦	١٦٢٧٦

حكم نهائي بإعدام شيخ متهم بقتل الزعتري

| كتب أحمد لازم |

عليه بشار النصار «لم أستغرب هذا الحكم العظيم من قضاةنا النزيه بشكل عام، فهذا القضاء الشامخ يحق الحق ويحكم بالعدل، ولا يميز بين كبير أو صغير بين شيخ أو مواطن. فالجميع سواسية أمام القانون. نعم إنه القضاء الكويتي الذي لا سلطان عليه، ونعم هذه هي الكويت».

وقد كان القاتل متخفياً تحت خوذة حماية، وبعد أن قتل المجني عليه لاذ بالفرار إلى جهة غير معلومة، وتمكن قطاع الأمن الجنائي من ضبط المشتبه به والسلاح المستخدم بالجريمة، وتبين أنه شيخ، وتمت إحالته إلى جهة الاختصاص لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقه. من جهته، قال محامي ورثة المجني

أيدت حكم محكمة أول درجة بإعدام الشيخ قاتل المجني عليه. وكانت محافظة مبارك الكبير شهدت في مساء يوم العاشر من شهر أبريل الماضي، جريمة مروعة راح ضحيتها الشاب عبدالعزيز الزعتري بعد أن أقدم شخص على إطلاق اثنتي عشرة رصاصة على المغدور أمام منزله حتى سقط ميتاً،

قضت محكمة التمييز برئاسة المستشار عبدالله جاسم العبدالله بتأييد حكم إعدام شيخ متهم بقتل المواطن عبدالعزيز الزعتري بسلاح كلاشنكوف أمام منزله. وكانت محكمة الاستئناف سبق أن

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٥-١-٧	١٦	١٦٢٧٦

براءة "بني غانم" من تنظيم "فرعية" بالخارج

■ جابر الحمود

وفق القانون رقم (35) لسنة 1962 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة وتعديلاته، حيث تنص الفقرة الخامسة من المادة (45) على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية، أو دعا إليها.

أيدت محكمة الاستئناف الحكم الصادر عن محكمة الجنايات ببراءة 13 مواطناً من تنظيم انتخابات فرعية لقبيلة بني "غانم" في الدائرة الرابعة، والاشترك فيها خارج البلاد لاختيار ممثليها في انتخابات مجلس الأمة الأخيرة. وكانت الأجهزة الأمنية ضبطت المتهمين

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٥-١-٧	٥	١٩٧٥٧

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٥/١/٢٢ - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٣/٥٣٧ بيوع/٢.

- المرفوعة من: ورثة المرحوم/ إبراهيم راشد اليراهيم الراشد
- ١- خالد إبراهيم راشد اليراهيم الراشد
 - ٢- خلود إبراهيم راشد اليراهيم الراشد
 - ٣- منال إبراهيم راشد اليراهيم الراشد
 - ٤- فؤاد عزمي قاسم
 - ٥- سلطان ماجد عزمي قاسم
 - ٦- ضاري ماجد عزمي قاسم
 - ٧- حمد إبراهيم راشد اليراهيم الراشد

أولاً: أوصاف العقار:
يقع العقار الوثيقة رقم ٢٠٢٠/٢٦٥٧ الكائن بمنطقة الرمينة - قسيمة رقم ١٢٢ - قطعة رقم ١ - من المخطط رقم م/٢٦٥٨٥ حالياً سابقاً م/٢٨٧٥٢ - ومساحته ٢٨٧٥٠ نظير مبلغ/ ٧٢٠٠٠٠ د.ك (سبعمئة وعشرون ألف دينار كويتي).

وفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف:
-العقار سكن خاص مكون من (أرضي + أول + سلع + ملاحق) وتوجد مخالفات وهي تحويل الكراج إلى غرفة + بناء ملحق غير مرخص جهة الشارع + يوجد زيادة بناء من المواد الثقيلة في سطح العقار من غير ترخيص.

وفقاً لما ورد بتقرير الخبير:
-العقار موضوع الدعوى مطابق من حيث المواصفات العامة والخاصة للوثيقة رقم ٢٠٢٠/٢٦٥٧ ومساحة ٢٨٧٥٠.

-العقار موضوع النزاع عبارة عن بيت سكن خاص يقع على زاوية داخلية ويحده الجيران من الجهتين.

-العقار يحتوي على عدد (٣) مدخل والكساء الخارجي عبارة عن مساح.
-العقار موضوع النزاع مكون من دور أرضي + دور أول + سلع + عدد (٥) ملاحق وأرشد المدعى عليه شخصياً عن مسكنات وهي بالتفصيل التالي:

- ١- الدور الأرضي مكون من صالة + عدد (٣) غرف + غرفة ماستر (مع حمام + غرفة تبديل) + حمام + غرفة طعام.
- ٢- الدور الأول مكون من عدد (٥) غرف + حمام.
- ٣- يوجد عدد (٤) ملاحق في الحوش الأول مكون من غرفتين + حمام والثاني مكون من غرفة خادمة + حمام والثالث عبارة عن مطبخ والرابع مكون من غرفتين + حمام.
- ٤- تكيف عين النزاع وحدات منفصلة.

أفاد المدعى عليه أنه يستعمل العقار مع المدعى الخامس.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالتمن الأساسي المبين قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسجول عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لمسالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاؤه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً يجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل والأعيدت المزاد على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل ويجوز البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزاد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزاد في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يتم المزاد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالمعنى تعاد المزاد فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يبتدئ في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزاد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وسجل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أي مسؤولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عين العقار معانة نافية للجهالة.

عاشراً: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.

٢- حكم رسو المزاد قابل للإستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.

٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعتم ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمتاجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على التسهام أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٣٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٥-١-٧	٤	١٧٢٧٩

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٥/٢٣ قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لإحكام المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٣/٤٠٣ ببيع ١/الرفوعة من: سميره موسى محمد الفريبي - ضمد، يعقوب حاجي حسن كراشي.

- أوصاف العقار (وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

عقار الوثيقة ١٩٩٦/٨٩٠٢ الكائن بمنطقة مبارك الكبير - قطعة رقم ٣ - قسيمة ٩٢ - مخطط م/ ٣٧٠٤١ - ومساحته ٤٠٠م، وذلك بالمزاد العلني بئمن أساسي مقداره / ٣٨٥٠٠٠ د.ك (ثلاثمائة وخمسة وثمانون ألف دينار كويتي).

•• وفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف المخالفات الاتية،

١ - بناء زائد من مواد خفيفة في السطح.

٢ - يوجد غرفة على سطح دور الأرضي.

•• وفقاً لما ورد بتقرير الخبير

بجلسة ٢٠٢٣/١١/١٧ قررت وكالة المدعية بأنها تطلب من الخبرة تقدير قيمة العقار مئار النزاع من قبل خبراء الدراية لعدم اتفاق الطرفين على الفرز والتجنيب، وسؤالها عن تقدير قيمة مقابل الانتفاع الواردة بصيغة الدعوى وقررت بأنها لتتمس من الخبرة فرز وتجنيب العقار فقط كما هو وارد بطلباتها، وقامت بتقديم محافظة مسقطنمت صورة من وثيقة (عقد بيع) رقم (٨٩٠٢) مؤرخة ١٩٩٦/٨/٥ ببيعها فإن العقار الواقع في منطقة القرين قسيمة رقم (٩٢) من المخطط رقم (٣٧٠٤١/م) قطاع (هـ) ومساحته (٢٤٠٠) وأوصافه بيت سكن خاص ملك كلاً من/ يعقوب حاجي حسن كراشي (المدعى عليه) وسميره موسى محمد الفريبي (المدعية) بالسوية بينهما مشاعاً

(٢) بجلسة ٢٠٢٣/١/٢٦ قمتا بالانتقال إلى منطقة مبارك الكبير قطعة (٣) شارع (٥) منزل (١٨) قسيمة (٩٢) حيث العقار مئار النزاع وذلك برفقة خبير الدراية السيد/ فيصل الشهران وقد تخلف الطرفين عن الحضور وقد تمت المعاينة على النحو التالي،

- العقار مئار النزاع عبارة عن بيت سكن خاص يقع على شارعين داخليين فرعين أحدهما يفصله عن العقار ارتداد مستغل حديثة ومواقف، كما توجد سكة جانبية مشاة والجانب الأخر جار، وهو مكون من (سرداب، أرضي، أول، ثاني، سطح) وحالة البناء جيدة والتكييف مركزي ويوجد مصعد.

- أثناء المعاينة وطريق الباب قام أ/ حسن يعقوب حاجي كراشي بتمكين الخبرة من الدخول إلى عقار النزاع والمعاينة حيث قرر بأنه ابن المدعى عليه.

- دور السرداب: مكون من (صالتين، حمام مع مقاسل).

- الدور الأرضي: مكون من (صالتين، غرفتين، مطبخ، حمام).

- الدور الأول: مكون من (صاله، ٥ غرف، ٣ حمامات، مطبخ تحضيري)

- الدور الثاني: مكون من (صاله، ٤ غرف، ٤ حمامات، مطبخ تحضيري، غرفة غسيل).

- دور السطح: مكون من (غرفة، حمام، مخزن).

- قام السيد خبير الدراية بمعاينة العقار على الطبيعة تمهيد لإعداد تقريره بقيمة العقار مئار النزاع.

(٣) بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣ تم استلامنا تقرير خبير الدراية بقيمة العقار مئار النزاع حيث تم تقدير قيمته بمبلغ وقدره (٣٨٥.٠٠٠ د.ك).

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك صدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لمصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاؤه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً يجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت الزيادة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم بفسخ المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذا الجلسة من قبيل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد الزيادة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً: إذا لم يقيم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد الزيادة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينتص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك. واتعاب الحمامة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسئولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسم المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ الحظ بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه «إذا كان من نزع ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	٢٠٢٥-١-٧	٤	١٨٢٠٦



وزارة العمل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

الوفيات

الوفيات

- رقية علي عبدالعالي الرامزي، 86 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في حسينية آل ياسين، المنصورية، تلفون: 66688159، 66411333، نساء: حسينية أم البنين، القادسية، تلفون: 99361200، 55224856.
- لولوه إبراهيم محمد الجسار، زوجة/ صقر عبدالكريم الصقر، 88 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99441344، نساء: لا يوجد عزاء، تلفون: 66641728.
- عبدالله حمد زوير، 92 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في ديوان مبارك الزوير، مقابل نادي الفحيحيل الرياضي، تلفون: 99088431، 99077001، نساء: المنقف، قطعة 3، شارع 10، منزل 41، تلفون: 95532188، 51066001.
- راضي حسن سلمان الصايغ، 80 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في القادسية، قطعة 1، شارع حمد الخالد، قسيمة 35، منزل 61، تلفون: 99877684، نساء: القادسية، قطعة 1، شارع حمد الخالد، قسيمة 35، منزل 61، تلفون: 50603120.
- محمد خالد فهاد الدويلة، 92 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99778248، 99855393، نساء: الرابية، قطعة 4، شارع 10، منزل 4، تلفون: 99011037، 99139652.
- راضي سعد راضي العازمي، 83 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 60076666، 99888975، نساء: لا يوجد عزاء.
- زهرة إسماعيل عوض علي، زوجة/ حسين حبيب عباس حسين، 72 عاماً، (شيعة)، رجال: العزاء في حسينية حبيب البلوشي، تلفون: 65556090، 99779669، نساء: حسينية حبيب البلوشي، تلفون: 52225508.
- محمد حسن عبدالسيد الفودري، 78 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 99400886، 66591891، نساء: لا يوجد عزاء.
- مؤيد صلاح أحمد الأيوب، 56 عاماً، (شيع)، رجال: العزاء في المقبرة، تلفون: 67079494، نساء: عبدالله السالم، ق1، ش11، م5، تلفون: 99779733.

«إنّا لله وإنا إليه راجعون»